مليارات المانحين ..

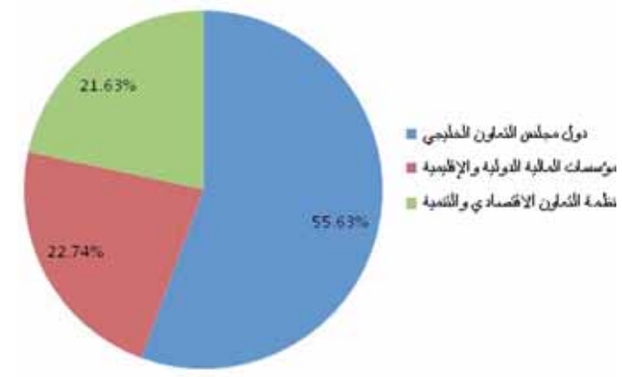

مجموعة الأصدقاء تجتمع اليوم بلندن لتنسيق الدعم الدولي لليمن

الدول المانحة تقرر العمل عن قرب مع المكتب التنفيذي لتسريع التعهدات

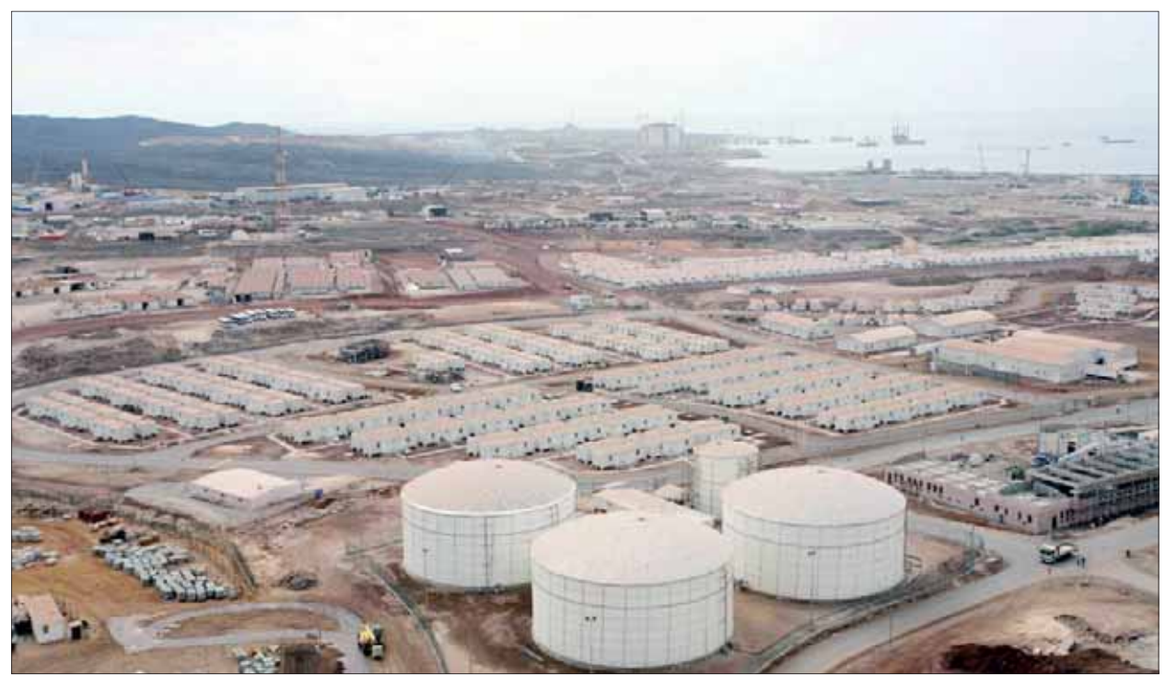

تظهر نتائج اجتماعات "مجموعة أصدقاء اليمن " على مدى الأربع السنوات الماضية أن لليمن أصدقاء حقيقيين من مختلف دول العالم يزيدون في عددهم عن 39 دولة ومنظمة وهيئة دولية ، فهذه المجموعة لا تنفك التأكيد عن الدعم والمساندة لبلادنا في مساره التنموي ويتصف التعاون معها بالوثيق والبناء ضمن شراكة دولية هدفها تقدم اقتصادي وسياسي يجعل الملايين من اليمنيين ينعمون بمستوى لائق من المعيشة لكن الدور المعول على الميدان يقع على كاهل الحكومة اليمنية لتعزيز هذا التعاون .

كتب / أحمد الطيار

فباجتماع اليوم في لندن تكون العاصمة البريطانية قد استضافت ثلاث اجتماعات من ست سابقة وسط ترحيب دولي وتصميم على أن اليمن يستحق أن يدخل مرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية بتحالف وشراكة من أصدقائه من أعضاء المجموعة وأن العمل لتنسيق الدعم له يتصدر الاجتماع ويتوقع أن يصادق هذا الاجتماع على اقتراح وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي بتغيير هيكل مجموعة أصدقاء اليمن بحيث يكون دعمها لليمن موجها أكثر.

وقالت رئاسة الحكومة البريطانية إن حكومات كل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن ستشارك برئاسة اجتماع أصدقاء اليمن الذي يعقد اليوم في لندن ضمن أجندة المجموعة لتنسيق الدعم الدولي المقدم لليمن.

وأشارت الحكومة البريطانية في موقعها الرسمي على الإنترنت إلى أن اليمن دخل باختتام مؤتمر الحوار الوطني في وقت سابق من العام الحالي، مرحلة جديدة في انتقاله نحو إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات.

ومن المقرر أن يفتتح وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ هذا الاجتماع ثم سيشاركه في رئاسته وزير شؤون الشرق الأوسط هيو روبرتسون، ووزير شؤون التنمية الدولية آلان دنكان، ووزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي ووكيل وزير الخارجية السعودي للعلاقات المتعددة الأطراف الأمير دكتور تركي الكبير.

وسيلقي كلمات في هذا الاجتماع ممثلون عن مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة والمكتب التنفيذي اليمني الذي يحدد المشاريع التي ستوجه إليها تعهدات الدول المانحة.

وإلى جانب تغير هيكل المجموعة، تتضمن أولويات هذا الاجتماع تقييم ما تحقق من تقدم في الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي حددها اجتماع أصدقاء اليمن السابق الذي عقد في نيويورك في 2013، وضمان عمل الدول المانحة عن قرب مع المكتب التنفيذي بهدف ضمان أن الأموال التي تعهدت بها لمساعدة مستقبل اليمن سوف تنفق بفعالية.

تعاون وثيق

تضم مجموعة أصدقاء اليمن الكتل الرئيسية للمانحين، وفي مقدمهم دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ودول اليابان وكندا وتركيا، إلى جانب ممثلين عن منظمات رئيسية دولية عدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

الاجتماع الوزاري السادس بنيويورك

لا تفصلنا عن الاجتماع السادس سوى ستة أشهر فهذا الاجتماع انعقد في مدينة نيويورك بتاريخ 25 سبتمبر 2013م على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والجمهورية اليمنية، وقد أثمرت النتائج عن تأكيد أصدقاء اليمن دعمهم الكامل لوحدة وسيادة اليمن واستقلاله ووحدة أراضيه والالتزام الكامل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية.

كما أكدت المجموعة على أهمية الإصلاح الاقتصادي والتنمية من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة للشعب اليمني وتعزيز واستدامة أهداف العملية الانتقالية.

ورحبوا بتأسيس المكتب التنفيذي لتنفيذ المشاريع مؤكدين دعمهم للحكومة اليمنية في مجال إصلاح السياسات وحثوا الحكومة اليمنية للقيام بمزيد من الجهد بالنسبة لتوظيف الشباب والتخلص من الوظائف الوهمية في القطاعين المدني والأمني والإصلاح في مجال الدعم.

وأكدوا على أهمية إحراز المزيد من التقدم بغرض تشجيع كل من المساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن لدعم الاقتصاد وخلق فرص عمل وتحسين حياة الشعب اليمني.

وشجبوا الهجمات على خطوط الكهرباء وأنابيب النفط والغاز والتي تكبد الاقتصاد اليمني خسائر باهظة وتفاقم معاناة اليمنيين.

الاجتماع الخامس بلندن

عقد الاجتماع الخامس بلندن يوم 27 سبتمبر 2012م برئاسة مشتركة لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وحضر الاجتماع 39 دولة ومنظمة دولية ،وفي هذا الاجتماع أكدت المجموعة على أهمية دعم خطط التنمية والإصلاح للحكومة اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

وناقشت المجموعة التقدم المحرز على مستوى الالتزامات المقرة في الاجتماع الوزاري السابق ومدى تنفيذ التعهدات المقدمة لليمن بمبلغ 7.9 مليار دولار في 2012م بالإضافة إلى الوضع الإنساني الخطير.

ولاحظت المجموعة أن مبلغ التعهدات الـ7.9 مليار دولار من قبل المجتمع الدولي في 2012م لدعم العملية الانتقالية في اليمن، ومنه مبلغ 4.4 مليار مقدمة من دول مجلس التعاون، قد تم تخصيص 6 مليار دولار منه والموافقة على 2.7 مليار دولار وسحب 1.8 مليار دولار، وأكدت المجموعة على أن التعهدات المعلنة في الرياض ونيويورك في العام 2012م تمثل مبالغ جديدة.

وأثنت المجموعة على جهود الحكومة في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار في اليمن بما في ذلك من خلال تأسيس منتدى من القطاعين العام والخاص وحثت على تنفيذ الإصلاحات الأخرى المقرة في الإطار المشترك للمساءلة. وشجعت المجموعة على استكمال انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية في الوقت المناسب.

الاجتماع الرابع بالرياض

انعقد الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية، الرياض، يوم الأربعاء ?? مايو ????م لإظهار الدعم الواضح للتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، والبحث في آخر التطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية، وتجديد التزام اليمن وأصدقائها للسير قدماً في هذا الطريق دعماً للعملية الانتقالية ومساعدة اليمن لتخطي تداعيات الأزمة.

واكد الاجتماع على قيام اليمن باستكمال وتنفيذ برنامج انتقالي مدته سنتان من أجل الترسيخ والتنمية ووضع أولويات واضحة للسنتين المقبلتين ووضع اطار لتنسيق الدعم الدولي كما سينفذ الإطار الائتماني السريع الخاص بصندوق النقد الدولي وكذلك العمل مع صندوق النقد الدولي على وضع إطار تسهيلات ائتمانية طويل المدى.

وأكد الأصدقاء على أهمية الجهود المبذولة حالياً لدعم حكومة اليمن في معالجتها مسائل القوى العاملة والبطالة في اليمن، وهذا يجب أن يأخذ صيغة خلق فرص العمل وتدريب العمالة اليمنية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخلق فرص العمل الجديدة داخل اليمن.

الاجتماع الثالث بنيويورك

عقد في 24 سبتمبر 2010م في مدينة نيويورك الأمريكية الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن برئاسة مشتركة من قبل وزير الخارجية الدكتور أبوبكر عبدالله القربي ووكيل وزارة الخارجية السعودي الأمير تركي بن محمد آل سعود ووزير الخارجية البريطاني السيد وليم هيج .

وشارك في المؤتمر وزراء خارجية وممثلون عن 27 دولة من الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن وعن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمنظمات الدولية المانحة. وأكد المشاركون دعم حكومات بلادهم ومؤسساتهم الدولية لجهود اليمن الرامية للدفع بعملية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتخفيف من الفقر ومساندة جهودها في مكافحة التطرف والإرهاب. وجددوا مواقف دولهم الداعمة لليمن ومساندة جهوده للحفاظ على وحدته وسيادته وتحقيق أمنه واستقراره. وشددوا على أهمية الشراكة الدولية والإقليمية لدعم جهود اليمن بهدف مجابهة التحديات الراهنة وفي مقدمتها معالجة التحديات الاقتصادية والتنموية .

الاجتماع الثاني بصنعاء

في 28 أبريل 2010م عقد فريق العمل الثاني لمجموعة أصدقاء اليمن الخاص بالعدالة وسيادة القانون اجتماع في صنعاء جرى خلاله مناقشة مصفوفة الأولويات الحكومية للإصلاحات في مجال العدالة وسيادة القانون، برئاسة وكيل وزارة الخارجية للشؤون العربية والأفريقية والآسيوية، في حين رأس الجانبين الأردني والهولندي الذي يمثل رئاسة الفريق، القائم بأعمال السفارة الأردنية في صنعاء عبدالكريم الزغب، ومبعوث وزارة الخارجية والتعاون الدولي الهولندية اروين فان. وضم الاجتماع مدير عام التعاون الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي نبيل شيبان ومنسق الإصلاحات القضائية والحكم الرشيد بوزارة العدل القاضي رشيد المنيفي.

الاجتماع الأول

عقد الاجتماع الأول للمجموعة في 29 مارس 2010 في العاصمة الإماراتية أبوظبي بمشاركة ممثلين من 20 دولة هي (ألمانيا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان ،السعودية ،البحرين، سلطنة عمان، قطر، الكويت، الأردن، مصر، إسبانيا، هولندا، تركيا، روسيا، فرنسا، وإيطاليا) بالإضافة إلى اليمن، وممثلين عن الأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وصندوق أبوظبي للتنمية ومؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الخيرية.

الخبير الاقتصادي - أستاذ الاقتصاد الدكتور الفسيل لـ"الثورة" :

الحكـومـة والمانحـون يتحملـون مسؤولية عدم التسريع بالتعهدات

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل أن اليمن من أقل الدول حصولاً على المساعدات والمنح الخارجية.

وحمل الفسيل الحكومة والمانحين مسؤولية عدم استفادة الاقتصاد اليمني من تعهدات المانحين والتسريع باستيعابها مؤكداً أن نجاح الملف السياسي مرهون بالدعم الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب وإحداث تنمية يستفيد منها المواطن اليمني.

لقاء/ حسن شرف الدين

*** بداية.. كيف ترى علاقة اليمن بالدول المانحة؟**

- لا بد أن نفرق بين فئات المانحين، هناك مانحون تقليديون وهناك دول مجلس التعاون الخليجي وهناك هيئات ومنظمات دولية وإقليمية.. لكن بشكل عام أي علاقة بين مانح ومتلق للمعونة هي علاقة قائمة على مصلحة مشتركة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية وأيضا أمنية.. طبيعة العلاقة القائمة في الوقت الحاضر تقيمها الجهات المختصة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي فهي تستطيع توضيح أوجه العلاقة وأبعادها ومقدار التزام هذه الدول..ولكن من خلال قراءتي من البيانات المتاحة، أعتقد أن المجموعة الأوروبية أو المفوضية الأوروبية تأتي في مقدمة الدول الملتزمة نسبياً بما إلتزمت به سواء كان في مؤتمر لندن أو في مؤتمر الرياض.

غير مستقرة

*** كمراقبين.. ما هي أسباب تعثر استيعاب اليمن لتعهدات المانحين؟**

- فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي أعتقد أنه في فترة من الفترات كانت دولة الإمارات إحدى الدول التي ساهمت في دعم اليمن خاصة في الجوانب الإنسانية، وأعتقد أيضا أن المملكة العربية السعودية قدمت دعماً يمكن تجاوز الإلتزامات التي كانت قائمة.. أعتقد أن العلاقة غير مستقرة وتتباين ما بين مانح وآخر، وما بين جهة وأخرى.

النسبة الأقل

*** تعتبر اليمن من الدول الأقل حظا من دعم الدول المانحة مقارنة بالدول الأخرى.. برأيك لماذا؟**

- أكيد.. لأن البيانات تشير إلى أن نسبة المساعدات التنموية الرسمية المقدمة لليمن ضعيفة، وهذا باستثناء المساعدات الأمنية والعسكرية.. أما لجوانب التنمية والإصلاحات لا تشكل إلا نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 2 إلى 2.5% من الناتج المحلي، وهي النسبة الأقل في دول المنطقة المتلقية لهذه المساعدات.. ومتوسط نصيب الفرد تتراوح ما بين 16 إلى 17 دولارا، وهذا يعتبر مبلغا بسيطاً أيضاً مقارنة ببعض الدول التي تلتزم بها بعض الدول والمجموعات إلى نسبة كبيرة من الناتج المحلي قد تتجاوز 15%.. ليس فقط نسبة للناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا إذا قارنا بحجم الاحتياجات التنموية سواء كان في مؤتمر لندن أو بمقدار الاحتياجات القائمة في إطار البرنامج المرحلي الذي تم إعداده مع الدول المانحة، وفي إطار الاحتياجات العاجلة القائمة بداية من الأزمة حتى الآن، وأعتقد أنه لا زالت الالتزامات منخفضة جدا، والوفاء بهذه الالتزامات تسير ببطء شديد إلى حد الآن.

المشكلة الأهم

*** برأيك.. هل تستطيع اليمن تطبيق مخرجات الحوار الوطني بدون دعم المانحين؟**

- يجب العلم بأن المشكلة الاقتصادية هي المشكلة الأهم.. والاختلالات الاقتصادية هي التي ساهمت في تفاقم الاختلالات السياسية وفي تفاقم الاختلالات الأمنية والاجتماعية وكافة الجوانب، وللأسف عدم إيفاء المانحين بما إلتزموا به في مؤتمر لندن 2006م ساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية وانعكست سلبا على الأوضاع السياسية والأمنية.. الإشكالية أن المانحين قد تكون لهم أجندات أو سياسات معينة، أو أغراض مختلفة، لكن التركيز على الجوانب السياسية لن يحل المشكلة إذا لم يتزامن الدعم السياسي سواء كان للحوار أو للحل السياسي بدعم اقتصادي حقيقي وفعلي وكبير، يبتعد عن الشروط المسبقة سواء عمليات الإصلاحات التي تطالب بها الهيئات والمنظمات الدولية ودول المانحين، لأنه إذا كانت هذه المساعدات هي للمواطن اليمني، يجب توجيهها للمواطن اليمني وليس للحكومة.. فإذا استمر الوضع على ما هو قائم حاليا الآن بنفس الوتيرة التي كانت في مؤتمر لندن أو في مؤتمر الرياض أعتقد أن اليمن ستواجه إشكالية حقيقية في تحقيق الأمن والاستقرار إذا ما توفرت فرص العمل وفرص الإنتاج وتشغيل الشباب، وهذه جميعها تحتاج إلى أموال.. ودعني أتكلم بصراحة أن الحكومة اليمنية ليست فقيرة إلى هذا الحد، لكن في الوقت الحالي تحتاج إلى إعادة ترتيب أوضاعها وتحتاج إلى دعم فعلي حتى تتمكن من إدارة الاقتصاد اليمني إدارة سليمة، بدون هذا الدعم، أعتقد أنه سنواجه مشكلة حقيقية.

الملف الاقتصادي

*** تحدثت عن الجانب الاقتصادي.. الملاحظ أن الملف الاقتصادي لا يحظى باهتمام الدول المانحة بقدر ما يحظى به الملف السياسي!!**

- لا يمكن أن نلقي اللوم على المانحين، وللأسف الشديد هذا الملف لا يحظى باهتمام كاف من جانب الحكومة اليمنية، ولم توله نفس الاهتمام بالجوانب السياسية وعملية الحل السياسي.. مع أن الملف الاقتصادي إذا ما تم إدارة القطاع الاقتصادي وإذا ما تم حل المشكلة الاقتصادية القائمة أعتقد أنه ستساهم مساهمة فعلية وحقيقية في إيجاد الحلول وفي الوصول إلى حل للأزمة السياسية القائمة حاليا.. بدون تعزيز المسار الاقتصادي وإلائه والاهتمام الكافي أولاً من قبل الحكومة اليمنية، ثم من قبل الجهات المانحة، أعتقد أن الحل السياسي ومخرجات الحوار لن تتمكن من التنفيذ لأنها بحاجة إلى أموال ومبالغ كبيرة، فعلى سبيل المثال الجانب الأمني لا بد أن نوليه الاهتمام الكافي، وللأسف إلى الآن الأوضاع الأمنية غير مستقرة والخدمات الأساسية كالكهرباء غير متوفرة بالشكل المطلوب.. فإذا لم يتم تعزيز هذه الجوانب والاهتمام بالجانب الاقتصادي أعتقد أننا سندور في نفس الحلقة المفرغة.. أتمنى أن تولي الحكومة اليمنية والقيادة السياسية الاهتمام الكافي بالملف الاقتصادي وتعطيه نفس الأهمية التي توليها للجانب السياسي.. إذا ما أظهرت الحكومة والقيادة السياسية هذا الاهتمام بشكل فعلي وأساسي أعتقد أنه من الممكن أن يتجه المانحين إلى الاهتمام بهذه الجوانب.

تفاقم الأزمات

*** أفهم من كلامك أن الاهتمام بالجانب السياسي وإهمال الجانب الاقتصادي سيفاقم الأزمات في اليمن؟**

- طبعا.. المشكلة التي نعاني منها في اليمن أن الكعكة سخية وكل الناس يتسابقون عليها، عندما نبحث عن ما هي الإشكالية التي نواجهها منذ قيام الوحدة، بل قبل قيام الوحدة اليمنية ستجد الاقتصاد اليمني لا يعتمد على الإنتاج سواء من خلال تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين، أو سواء من خلال ظهور النفط وتصديره في منتصف تسعينات العقد الماضي ثم الغاز، ثم الاعتماد على الغاز من خلال المعونات والمساعدات.. لم نتمكن من بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية حقيقية.. نسبة مساهمة الزراعة التي تشكل الجزء الأكبر وحوالي نصف القوى العاملة يعملون في القطاع الزراعي، والمناطق الريفية تستأثر على حوالي 65% من سكان اليمن، لكن الإنتاج الزراعي تتراوح نسبة مساهمته في الناتج المحلي ما بين 13 إلى 22%.. وهذه إشكالية كبيرة، بينما كان النفط قبل التراجع الذي حصل يصل إلى 30%.. النفط لا يوظف في أقصى حد أكثر من 100 ألف موظف، بينما تشير بيانات الخطة الخمسية الثالثة أو الرابعة إلى أنه يتراوح عدد العاملين في هذا القطاع ما بين 24 ألفاً إلى 50 ألف كأقصى تقدير.. وبالتالي لا توجد لدينا قاعدة زراعية نعتمد على غذائنا من الاحتياج.. أيضا القطاع الصناعي تراجع الناتج المحلي منها خلال السنوات الماضية، ولا يشكل ما بين 6 إلى 7% من الناتج المحلي، والقطاع الصناعي خاصة الصناعات التحويلية مجرد صناعات تغليف لا تعتمد على الموارد المحلية ولا على المدخلات المحلية، وإنما يتم الاعتماد على الآلات والمعدات وأيضا المدخلات من الخارج.

إرادة سياسية

*** كباحث.. أين الخلل في الحكومة أم في المانحين.. وهل هناك تردد من الدول المانحة بالإيفاء بتعهداتها؟**

- كما تحدثت إذا ما جئنا إلى البيانات المتاحة وأنه لم يتم الإيفاء بما تم التعهد به في مؤتمر المانحين في لندن، وتشير البيانات إلى ان مليارا ونصف المليار دولار تمكنت الحكومة من سحبها خلال الفترة من 2007 إلى 2010م من حوالي ستة مليارات ونصف المليار دولار تقريبا من مؤتمر المانحين بلندن، وفق آخر تقرير أصدرته وزارة التخطيط بأن التي تمكنت الحكومة من الحصول عليها مقابل تعهدات مؤتمر الرياض ومطلع هذا العام تتراوح ما بين 25 إلى 64% وأعتقد أن ارتفاع هذه النسبة مقارنة بمؤتمر لندن هي ارتفاع حجم المساعدات الإنسانية خلال السنوات الماضية بشكل كبير.. وكانت حوالي ما بين واحد إلى 2% من المساعدات الخارجية، الآن تجاوزت تقريبا 15 إلى 20% من حجم المساعدات.. وتمكنت الحكومة من استيعاب هذه المساعدات لأنه يتم إنفاقها من خلال الجهات المانحة.. طبعا من المسئول؟ كلا الطرفين مسئول.. لا يمكن أن نلقي فقط باللوم على الحكومة اليمنية ولا يمكن أن نحمل المانحين.. لكن أنا في اعتقادي إذا ما توفرت الإرادة السياسية عند الجهات المانحة فعلا، وتوفرت نوايا صادقة لمساعدة الشعب اليمني وحل إشكالياته يمكن القول بأنه يمكن تجاوز كل العقبات والمشاكل سواء كانت الفنية أو الإدارية أو التنظيمية في إدارة أموال المساعدات.. وأعتقد أن التجربة السابقة خلال القرن الماضي للمساعدات بصورة خاصة المساعدات السعودية والمساعدات الكويتية والتي تمكنت من تحقيق تنمية حقيقية وبناء مشاريع ضخمة من بينها سد مارب على سبيل مثال وجامعة صنعاء وكلية الطب بجامعة صنعاء ومستشفى الكويت وكلية الشرطة وكثير من المباني والمستشفيات الأخرى من خلال مكتب المشروعات السعودية أو هيئة الجنوب الخليج الكويتية.. توضح بأن اليمن قادرة على استيعاب أضعاف أضعاف المبالغ التي تم الإلتزام بها، ليس التي تم إنفاقها.. لكن هناك مشكلات لدى الدول المانحة سواء لأهداف أو جوانب سياسية.. أنا أعتقد كما قلت إذا ما توفرت الإرادة السياسية عند الجهات المانحة يمكن أن يتضاعف حجم الاقتصاد.. وهناك دراسة تم إعدادها في عام 2006م، وأوضحت بأن اليمن قادرة على استيعاب حجم كبير من المساعدات وتجاوز الكثير من المشاكل إذا ما توفرت هذه الرغبة والإرادة السياسية عند الجهات المانحة وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.